الأنباء
الاثنين 11 فبراير 2013

صاحب السمو الملكي الأمير الشيخ خليفة بن سلمان رئيس وزراء مملكة البحرين خلال استقباله رئيس مجلس الأمة علي الراشد والوفد المرافق له

صاحب السمو الملكي الأمير الشيخ خليفة بن سلمان والرئيس علي الراشد

## التقى سمو رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب والشورى البحريني

# الراشد: علاقاتنا التاريخية مع البحرين ممتدة على المستويين الشعبي والرسمي

التقى رئيس مجلس الأمة علي الراشد والوفد المرافق له برئيس الوزراء في مملكة البحرين الشقيقة سمو الأمير الملكي خليفة بن سلمان آل خليفة.

جرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وآخر التطورات الاقليمية والدولية.

حضر اللقاء الأعضاء كامل العوضي وخالد العدوة وسعد البوص وعصام الدبوس ومحمد الجبري ود.مشاري الحسيني وبدر البذالي والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

كما التقى الراشد في مجلس النواب في مملكة البحرين الشقيقة برئيس المجلس خليفة بن أحمد الظهراني.

وجرى خلال اللقاء التباحث في العلاقات الثنائية بين مجلس الأمة ومجلس النواب البحريني والتنسيق فيما بينهما على جميع الأصعدة لاسيما المؤتمرات الاقليمية والدولية.

كما التقى الراشد والوفد المرافق له برئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين علي بن صالح الصالح ورؤساء اللجان في مجلس الشورى.

جرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها علاوة على التنسيق المشترك فيما بين مجلس الأمة ومجلس الشورى.

وكان الراشد قد أعلن ان زيارة وفد مجلس الأمة الى مملكة البحرين تهدف الى توطيد العلاقات البرلمانية والديبلوماسية الشعبية بين البلدين، مضيفا ان العلاقات التاريخية ممتدة على المستويين الشعبي والرسمي.

خليفة الظهراني والرئيس علي الراشد

### الظهراني يولم على شرف الراشد والوفد المرافق له

أقام رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين الشقيقة خليفة الظهراني مأدبة غداء على شرف رئيس مجلس الأمة علي الراشد والوفد المرافق له. حضر الغداء سفيرنا لدى مملكة البحرين الشيخ عزام الصباح.

وأضاف الراشد في تصريح صحافي لدى وصوله الى مملكة البحرين ان زيارة الوفد البرلماني الكويتي الى مملكة البحرين تسعى كذلك الى تنسيق الجهود المشتركة في جميع القضايا.

وأوضح ان اللقاءات وتبادل الزيارات تهدف الى تنسيق الجهود المشتركة في المواقف الدولية للبرلمانات الخليجية، مضيفا ان هذه الزيارة ستناقش كذلك قضايا منطقة الخليج بشكل عام وما تمر به المنطقة العربية كذلك.

وفي رد على سؤال حول دعوة العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة الى استكمال الحوار الوطني أكد الراشد ان هذه خطوة «موفقة وجيدة» من اجل حل الخلافات بالحوار وانها «دعوة كريمة من ملك كريم»، متمنيا ان تحقق هذه الدعوة النجاح وأن يعود الأمن الى مملكة البحرين.

من جهته، أكد رئيس مجلس النواب البحريني خليفة الظهراني في تصريح مماثل أهمية هذه اللقاءات والزيارات خاصة في ظل هذه الظروف التي تمر بها المنطقة، مضيفا ان هذه الزيارات تخدم تنسيق الجهود البرلمانية بين دول مجلس التعاون.

وأشاد الظهراني بالعلاقات الاخوية والتاريخية العريقة بين مملكة البحرين والكويت، مشيرا الى ضرورة تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الشقيقين والتنسيق لتوحيد المواقف في المحافل الدولية.

من جانب آخر، أقام سفيرنا لدى مملكة البحرين الشقيقة الشيخ عزام الصباح حفل عشاء على شرف الوفد البرلماني.

من جانبه، قال النائب خالد العدوة ان الزيارة لمملكة البحرين الشقيقة تأتي تأكيدا للروابط القوية التي تربطها مع الكويت، مشيرا الى ان دول الخليج العربية ذات مصير واحد وما يجمعها حكومات وشعوب أكبر بكثير من أي شيء آخر لذا فعليها جميعا الاتحاد لما فيه خير شعوبها وأمنها.

وأضاف العدوة اننا جميعا كشعوب خليجية مطالبون بالالتفاف حول قياداتنا وحكوماتنا ونبذ كل من يخالف معتقداتنا وعاداتنا، لافتا الى وجود العديد من القوى الخارجية التي لا تريد الاستقرار لأهل الخليج وانما تريد فرض أجندتها لزعزعة الاستقرار.

وشدد العدوة على أهمية الحوار فيما بيننا كشعوب خليجية سيما وان تاريخنا قائم على الاحترام فيما بين الحاكم والمحكوم وأبواب المسؤولين مما ميز دولنا التي نعمت ولاتزال تنعم بالأمن والأمان.

بدوره، قال النائب د.مشاري الحسيني ان اللقاءات الثنائية فيما بين وفد مجلس الأمة ومجلسي النواب والشورى في مملكة البحرين الشقيقة شهد تطابقا في جميع القضايا وادراكا بأهمية الحوار لتوحيد الرؤى الأمر الذي يجعلنا كشعوب خليجية ندعم وحدة دولنا لما فيه خير وصلاح شعوبنا التي تريد الاستقرار والأمان والتنمية.

وأضاف د.الحسيني ان هناك اتفاقا خليجيا على مستوى الحكام والحكومات والشعوب بأهمية تقارب وانصهار دولنا لما فيه مصالحنا في وقت نشهد تكتلات دولية تراعي مصالح شعوبها سياسيا واقتصاديا بالاتحاد وهو ما يدعونا كخليجيين الى الأخذ به والمسارعة نحوه.

واعتبر النائب محمد الجبري ان الزيارات المتبادلة فيما بين اعضاء المجالس البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي خطوة ايجابية لتعزيز العلاقات المشتركة والتنسيق حول القضايا السياسية والاقتصادية، مشيرا الى ان بدء الحوار في مملكة البحرين الشقيقة وتحت رعاية الملك حمد بن عيسى آل خليفة خطوة الى الأمام لاستعادة البحرين أمنها ووضعها السياسي بعد فترة صعبة من الخلافات غير المبررة.

وقال الجبري ان رؤية الملك ورغبته في ان يكون هناك حوار وطني يجب ان يقابلها توافق بين البحرينيين بجميع أطيافهم السياسية، لافتا الى ان الكويت في خندق واحد مع البحرين ويهمها أمنها وسلامة ووحدة أراضيها ونؤيد كل الخطوات التي من شأنها ان تعيد الأمن والأمان لشعب مملكة البحرين الشقيقة.

## أحالتهما إلى مجلس الأمة لإدراجهما على جدول الأعمال

# الهاشم: «المالية» أقرت تعديلات «التأمين ضد البطالة» و«المشروعات الصغيرة والمتوسطة»

أقرت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس التعديلات المقدمة على قانوني التأمين ضد البطالة ومشروع قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحالتهما الى المجلس لادراجهما على جدول الأعمال.

وقالت مقررة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان مشروع قانون التأمين ضد البطالة الذي وافق عليه مجلس الأمة في مداولته الأولى «أجمعت اللجنة على الغاء مادة منه والتي تشير الى ان خدمة الموظف لا تكون انتهت بالاستقالة»، مضيفة ان التعديل جاء لخدمة الموظفين الذين يجبرون على الاستقالة في القطاع الخاص.

وأوضحت الهاشم ان اللجنة أضافت النص التالي على المادة الأولى وهو أن «تسري أحكام هذا القانون على كل كويتي يعمل لدى صاحب عمل في القطاع العام»، مبينة ان اللجنة ضمت الشركات التي تملك الحكومة نسبة لا تزيد على 25٪ منها الى شركات القطاع الخاص في القانون.

وذكرت ان اللجنة استكملت مناقشة الاقتراحات بقانون بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحضور وزير التجارة والصناعة انس الصالح «وكانت هناك تعديلات قدمت من الطرفين الحكومي والنيابي».

وأضافت «ان اللجنة انتهت من التعديلات المقترحة من المشروع بعد ان استمعت الى ملاحظات الفريق الفني لوزارة التجارة والصناعة وأحالت المشروع بقانون الى المجلس لادراجه على جدول الأعمال».

وذكرت ان التعديل على مشروع الصندوق يتضمن تحديد أنواع النشاطات ومنها النشاطات الحرفية والصناعية والزراعية والخدمية ونظام حاضنات المشروعات.

وأوضحت ان من أهم التعديلات المقررة مجلس ادارة الصندوق الذي سيتكون من 5 أعضاء 3 منهم متفرغون والآخران يتم تعيينهما من القطاع الخاص بشرط ان يكونوا ممثلين لشركات كبرى مدرجة في السوق.

وقالت ان الرئيس التنفيذي سيكون مستقلا ويتم تعيينه على ان يوفي بشروط الحوكمة او الادارة الرشيدة ويعطي مجلس الادارة شفافية وحرية اكبر للعمل، مشيرة الى ان تبعية الرئيس التنفيذي المستقل ستكون لمجلس ادارة الصندوق.

وأضافت ان مدة العضوية في مجلس الادارة ستكون أربع سنوات قابلة للتجديد لفترة واحدة، معربة عن أملها في ان يكون اهتمام الصندوق منصبا على تفريغ الطاقات الشبابية في مجالاتها السليمة.

وبينت ان عضو مجلس الادارة يفقد صلاحيته في حالات صدور حكم نهائي بإفلاسه او أدين بحكم نهائي في جريمة ماسة بالشرف او الأخلاق او اذا تغيب عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية او ستة اجتماعات غير متتالية في السنة الواحدة.

وأفادت بأن اللجنة تسلمت رد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي على موضوع معالجة فوائد القروض واطلعت عليه اللجنة وستناقشه مع الوزير في اجتماع اللجنة الثلاثاء المقبل للاستفسار عن المعلومات التي ذكرها في رده.

أحمد لاري ود. يوسف الزلزلة وصفاء الهاشم وأنس الصالح خلال اجتماع اللجنة المالية

# لاري: أين وعود الحكومة بإطلاق القوانين الشعبية ومنها «القروض»؟!

انتقد عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب احمد لاري الرد الذي ارسله نائب رئيس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي على القانون الذي اعدته اللجنة المالية البرلمانية بشأن معالجة قضية القروض، مبديا اسفه لرد الوزير، حيث جاء مخالفا لقانون اللجنة.

واوضح لاري ان الارقام التي جاءت في رد وزير المالية مخالفة لما انتهت اليه اللجنة، حيث نص قانون اللجنة على دفع الفوائد المتبقية للقروض التي اخذت قبل ابريل 2008 حتى 2002، بينما جاء الرقم الذي نص عليه رد الوزير متضمنا كل الفوائد خلال هذه الفترة وليست المتبقية فقط بهدف تضخيم الارقام، وهو نوع من التهويد الاعلامي وتكلفة قانون اللجنة ليست بهذه الضخامة التي تحاول الحكومة تصويرها.

وتمنى لاري على الحكومة ان تحضر اجتماع الثلاثاء بروح التعاون، وان كانت جادة في النهج الجديد، وتقدم تصورا انطلاقا من وعودها باطلاق القوانين الشعبية، وان تتعاون مع اللجنة المالية من اجل اطلاق القوانين الشعبية وان تتعاون مع اللجنة المالية من اجل اغلاق هذا الملف.

واوضح لاري ان اللجنة تمكنت في الاجتماع الذي عقدته امس من الانتهاء من النظر في التعديلات المقدمة على قانون التأمين ضد البطالة في المداولة الثانية وتمت احالة التقرير الى المجلس تمهيدا لاقرار القانون في المداولة الثانية بجلسة 19 الجاري واحالته الى الحكومة.

واضاف لاري: تمت معالجة التعديلات فيما يتعلق بموضوع الاستقالة، حيث تم الغاء هذا البند بحيث يشمل القانون من تقدم باستقالة لأي ظرف معين، كما تمت اضافة الشركات التي تمتلك فيها الحكومة 25٪ مع القطاع الخاص.

وبين لاري ان اللجنة اقرت كذلك تعديلات على قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحكومة قدمت عددا من التعديلات وانتهت اللجنة الى تقليل عدد مجلس ادارة المشروع، حيث اصبح عددهم الى خمسة اعضاء بدلا من سبعة، يختارهم الوزير، ويختارون هم مديرا تنفيذيا من خارج مجلس الادارة، واشترطنا ان يكون ثلاثة اعضاء من الخمسة متفرغين، لاعطاء فرصة للاستعانة بأصحاب الخبرة.

وكشف لاري عان اللجنة المالية ستبحث في الاجتماع الذي تعقده اليوم التعديلات المقدمة على قانون الشركات التجارية، مشيرا الى ان التعديلات المقدمة على القانون تمت بالموافقة بين مستشاري اللجنة المالية ووزارة المالية، كما سنبحث مع ما ذكره وزير التجارة ان القانون بالتعديلات التي تم التوصل اليها تم عرضها على البنك الدولي ولاقت استحسانه.

## الجيران لحل المشاكل المترتبة على إعلان صحائف الدعوى

د.عبدالرحمن الجيران

تقدم النائب د.عبدالرحمن الجيران باقتراح برغبة قال فيه: نظرا لكثرة المشاكل المترتبة على الاعلان لصحائف الدعوى، فضلا عن ان هناك من المندوبين من يؤخر الاعلان، وضمانا لحسن سير اجراءات التقاضي، مطالبا بالتعاقد مع شركة اعلان متخصصة تتعاون مع هيئة المعلومات المدنية للوصول الى العنوان الصحيح لصاحب العلاقة.

## الصالح: ما أسس تعيين رئيس المكتب الثقافي بأستراليا؟

خليل الصالح

وجه النائب خليل الصالح سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف قال فيه: نشرت جريدة الوطن في عددها الصادر بتاريخ 2012/12/25 خبرا بصدور قرار من وزير التربية والتعليم العالي د.نايف الحجرف بتعيين رئيس للمكتب الثقافي بأستراليا اعتبارا من تاريخ 2013/1/1، فما هي الأسس القانونية التي بني عليها قرار الوزير بخصوص تعيين رئيس المكتب الثقافي في استراليا وهل تم تعيينه بقرار مباشر من الوزير ام من خلال ترشيح لجنة مختصة مع تزويدي بنسخة من محضر اللجنة وقرارها ان وجد، هل اعلنت الوزارة عن حاجتها لشغل وظيفة رئيس المكتب الثقافي في استراليا قبل تعيين رئيس المكتب الحالي؟